تقرير

حول تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي

السنة المالية 2012

فهرس

تقديـــم.... 3

المنهجية المتبعة 4

الجزء الأول: تحليل معطيات الحسابات السنوية المقدمة من طرف الأحزاب السياسية 5

1. تقديم الحسابات السنوية 5

2. نتائج تحليل القوائم التركيبية والبيانات المالية المدلى بها: 7

الجزء الثاني: نتائج تدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات 17

1. الملاحظات التي أسفرت عنها عملية التدقيق والفحص 17

2. التوصيات 27

تقديـــم

تم تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها المتعلقة بالدعم العمومي برسم السنة المالية 2012 في سياق اتسم بتحولات مهمة تخص أساسا صدور دستور يوليو 2011، وكذا القانون التنظيمي رقم 11-29 المتعلق بالأحزاب السياسية والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 24 أكتوبر 2011.

وطبقا لأحكام الفصل147 من دستور المملكة ولمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، تناط بالمجلس الأعلى للحسابات مهمة تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم السنوي الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها، وكذا مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وخلافا للقانون المنسوخ رقم 04-36 المتعلق بالأحزاب السياسية، فقد سمحت مقتضيات القانون رقم 29.11 سالف الذكر باستفادة جميع الأحزاب المشاركة في الإنتخابات التشريعية لاقتراع 25 نونبر 2011، والتي تمكنت من تغطية 10% على الأقل من عدد الدوائر الإنتخابية المحلية الخاصة بانتخابات أعضاء مجلس النواب، من الدعم السنوي الممنوح للأحزاب للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها ومن مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية.

وتبعا لذلك، انتقل عدد الأحزاب المخول لها حق الاستفادة من الدعم السنوي برسم سنة 2012، من ثمانية أحزاب إلى واحد وثلاثين حزبا، بعد استثناء الأحزاب التي لم تشارك في الاقتراع المذكور أعلاه (حزب النهج الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية) من العدد الإجمالي للأحزاب المرخص لها قانونا وعددها 35 حزبا.

وهكذا، منحت الدولة للأحزاب السياسية المعنية دعما سنويا لتغطية مصاريف تدبيرها وللمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية. في هذا الإطار، وجهت السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية إلى المجلس الأعلى للحسابات بواسطة الرسالة رقم 2304/م.إ بتاريخ 18 أبريل 2013 بيانا بالمبالغ التي منحت لكل حزب سياسي.

وبمقتضى المادة 43 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه، يتعين على الأحزاب السياسية التي استفادت من الدعم المذكور، أن تثبت أن المبالغ التي حصلت عليها قد تم استعمالها في الغايات التي منحت من أجلها، وأن كل استخدام كلي أو جزئي للتمويل العمومي الممنوح من طرف الدولة لأغراض غير تلك التي منح من أجلها، يعد اختلاسا للمال العام يعاقب عليه بهذه الصفة طبقا للقانون، كما تنص على ذلك المادة 47 من القانون التنظيمي المذكور.

وعملا بمقتضيات المادتين 42 و44 من القانون التنظيمي سالف الذكر، فإن الأحزاب السياسيةملزمة بأن تقدم حساباتها السنوية للمجلس الأعلى للحسابات في31 مارس من كل سنة على أبعد تقدير،مشهودا بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين.

وفي حالة عدم تقديم المستندات والوثائق في الآجال القانونية، يوجه الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات إنذارا إلى المسؤول الوطني عن الحزب وذلك من أجل تسوية وضعية الحزب خلال أجل ثلاثين يوما. وإذا لم يقم الحزب المعني بتسوية وضعيته بعد

انصرام هذا الأجل، فإنه يفقد حقه في الاستفادة من الدعم السنوي برسم السنة الموالية، دون الإخلال باتخاذ التدابير والمتابعات المقررة في القوانين الجاري بها العمل.

وبخصوص مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية مرة واحدة كل أربع سنوات، فإن المسؤول الوطني للحزب ملزم بأن يدلي ببيان للمصاريف التي تم إنفاقها بصورة فعلية في هذا الشأن، مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في جدول هيئة الخبراء المحاسبين. وذلك طبقا لمقتضيات المادة 4 من المرسوم رقم 2.12.293 الصادر في 15 شعبان 1433(05 يوليو 2012). وعملا بمقتضيات المادة 5 من نفس المرسوم، فإن كل حزب سياسي ملزم بأن يرجع إلى الخزينة العامة كل مبلغ تسلمه في هذا الإطار لم يتم استعماله كليا أو جزئيا للأغراض التي منح من أجلها.

المنهجية المتبعة

لتدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم السنة المالية 2012، حدد المجلس الأعلى للحسابات إطارا منهجيا يروم التأكد من احترام المقتضيات القانونية والتنظيمية والقواعد المهنية المعمول بها في مجال التدقيق والفحص.

في البداية، تأكد المجلس من تقديم حسابات الأحزاب في الآجال القانونية ومن إدلائها بمجموع الوثائق والمستندات المكونة لحساباتها السنوية، وفي حالة عدم إدلاء الأحزاب بكل هذه الوثائق أو بالبعض منها، تم توجيه رسائل إلى الأحزاب المعنية قصد موافاة المجلس بالوثائق المذكورة وذلك في أجل ثلاثين يوما من تاريخ التوصل.

وبعد ذلك، باشرالمجلس عملية تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها التي أسفرت عن مجموعة من الملاحظات، تم توجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب قصد الإدلاء بتعقيباتهم عند الاقتضاء داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ.

وشملت عملية التدقيق والفحص المحاور المتعلقة بحق الاستفادة من الدعم ومحتوى الحساب المقدم ومدى احترام القواعد المحاسبية ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

وللإحاطة بنتائج عملية التدقيق والفحص، سيعرض الجزء الأول من هذا التقرير معطيات الحسابات السنوية المقدمة من طرف الأحزاب السياسية من خلال الإدلاء بالحسابات وعرض المعطيات والبيانات الخاصة بموازنات وموارد ونفقات الأحزاب؛ فيما سيتم التطرق بشكل تفصيلي في الجزء الثاني لنتائج تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها .

الجزء الأول: تحليل معطيات الحسابات السنوية المقدمة من طرف الأحزاب السياسية

1. تقديم الحسابات السنوية

طبقا لمقتضيات المادة 44 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه، فإن الأحزاب السياسية ملزمة بإيداع حساباتها السنوية برسم السنة المالية 2012 في 31 مارس 2013 على أبعد تقدير لدى المجلس الأعلى للحسابات؛ وحيث أن هذا التاريخ صادف يوم عطلة، فقد تم اعتبار فاتح أبريل 2013 كآخر أجل لإيداع الحسابات.

ولوحظ في هذا الإطار، أنه من أصل خمسة وثلاثين (35) حزبا المرخص لها قانونا، أدلى أربعة وثلاثون (34) حزبا بحساباتهم السنوية إلى المجلس الأعلى للحسابات، بينما لم يقم حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بذلك، حيث واجه المجلس الأعلى للحسابات صعوبات في تبليغ هذا الأخير الإنذار المنصوص عليه في المادة 44 سالفة الذكر، وذلك بسبب خلاف داخلي حول الأمانة العامة للحزب[1].

وللإشارة، فإن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي لم يقدم حسابه عن سنة 2012 لم يسبق له أن قدم حساباته إلى المجلس نظرا للمشاكل التي يعرفها.

ومن خلال المعطيات المتعلقة بعملية الإدلاء بالحسابات، يسجل المجلس أن خمسة عشرة (15) حزبا قامت بذلك داخل الأجل القانوني. كما يوضح الجدول التالي :

[1]- رسالة وزير الداخلية رقم 5662 /م.د.ت/قت بتاريخ 29 يوليو 2013.

الجدول رقم 1 : الأحزاب التي قدمت حساباتها داخل الآجال

الهيآت السياسية	تاريخ الإيداع
حزب الإصلاح والتنمية	2013/02/07
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	2013/03/19
حزب البيئة والتنمية المستدامة	2013/03/25
حزب الوحدة والديمقراطية	2013/03/26
حزب اليسار الأخضر المغربي	2013/03/28
حزب الأمل	2013/03/28
حزب الاستقلال	2013/03/28
حزب الاتحاد الدستوري	2013/03/29
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	2013/03/29
حزب العدالة والتنمية	2013/03/29
حزب الحركة الشعبية	2013/03/29
حزب التقدم والاشتراكية	2013/03/29
حزب التجديد والإنصاف	2013/03/29
حزب التجمع الوطني للأحرار	2013/04/01
حزب العمل	2013/04/01

وفي المقابل، قدم تسعة عشر (19) حزبا حساباتهم السنوية بعد انصرام الآجال المذكورة كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم 2 : الأحزاب التي قدمت حساباتها خارج الآجال

الهيآت السياسية	تاريخ الإيداع
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	2013/04/05
حزب الوسط الاجتماعي	2013/04/05
حزب العهد الديمقراطي	2013/04/19
حزب جبهة القوى الديمقراطية	2013/04/24
حزب المؤتمر الوطني الإتحادي	2013/05/06
حزب الشورى والاستقلال	2013/05/22
الحزب المغربي الليبرالي	2013/06/25
الحزب العمالي	2013/06/27
حزب الأصالة والمعاصرة	2013/07/15
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	2013/09/05
حزب القوات المواطنة	2013/09/06
حزب النهج الديمقراطي	2013/09/17
الحزب الديمقراطي الوطني	2013/09/25
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	2014/02/14
الحزب الاشتراكي الموحد	2014/04/03
الحزب الاشتراكي	2014/04/04
حزب النهضة والفضيلة	2014/04/15
حزب المجتمع الديمقراطي	2014/04/21
حزب النهضة	2014/05/09

2. نتائج تحليل القوائم التركيبية والبيانات المالية

- **أصول وخصوم الأحزاب السياسية**

أظهرت موازنات الأحزاب، من خلال الحسابات المقدمة، أن المبلغ الإجمالي للأصول يناهز ما مجموعه 270 مليون درهم، وتتوزع بين الأصول الثابتة (161,24 مليون درهم) وحسابات الخزينة (91,65 مليون درهم) والأصول المتداولة - دون الخزينة (17,14 مليون درهم)، أي بنسب قدرها على التوالي 60% و34% و6% من مجموع الأصول.

وتتكون الأصول الثابتة بشكل أساسي من الأراضي (31,20%) و أصول ثابتة مادية قيد الإنجاز (22,89%) و المباني (21,42%) وأخيرا أثاث وعتاد المكتب (8,16%).

وفيما يتعلق بخصوم الأحزاب، فإنها تتكون على الخصوص من التمويل الدائم (223,64 مليون درهم) والخصوم المتداولة - دون الخزينة (45,56 مليون درهم) وحسابات الخزينة (0,84 مليون درهم) أي بنسب قدرها على التوالي 82,82% و16,87% و0,31% من مجموع الخصوم. ويتكون التمويل الدائم بشكل أساسي من رؤوس الأموال النظامية (93,35%).

وتتكون رؤوس الأموال النظامية بدورها أساسا من رؤوس الأموال الذاتية (154,68 مليون درهم) ونتائج الدورة المحاسبية (32,06 مليون درهم) والنتائج قيد الإرصاد (22,01 مليون درهم).

أما فيما يخص ديون الخصوم المتداولة، فتتكون أساسا من ديون الموردين والحسابات المرتبطة (24,24 مليون درهم) ومن حسابات الدائنين الآخرين (11,14 مليون درهم).

- **موارد الأحزاب السياسية**

طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر، خصص مبلغ إجمالي بقانون المالية عن سنة 2012 قدره 50 مليون درهم برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تدبير الأحزاب السياسية. بيد أن المبلغ الذي تم منحه فعليا في هذا الإطار للأحزاب السياسية برسم سنة2012 ، بلغ ما مجموعه 59,03 مليون درهم[2].

أما بخصوص مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية للأحزاب السياسية، فقد لوحظ عدم تقييد أي مبلغ بقانون المالية المعني ومع ذلك منحت الدولة مبلغا إجماليا قدره 9,47 مليون درهم برسم سنة 2012 كدعم لثلاثة أحزاب بمناسبة تنظيم مؤتمراتها. ويتعلق الأمر بحزب الاستقلال وحزب التجمع الوطني للأحرار وأخيرا حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

وللإشارة، سجل المجلس الأعلى للحسابات أن بعض مبالغ الدعم الخاصة بسنة 2012 لم يتم إدراجها ضمن موارد الأحزاب للسنة المعنية، ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية:

[2]- رسالتا وزير الداخلية رقم 2304 و2305 /م.إ بتاريخ 18 أبريل 2013.

- حزب النهضة الذي لم يتوصل بالدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير برسم السنة المالية 2012 وقدره 483.870,97 درهم، إلا بتاريخ 04 فبراير 2013؛

- حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية الذي لم يتوصل بمبلغ الدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير والمقدر ب 483.870,97 درهم، وذلك "بسبب عدم إرجاعه مبالغ منحت له برسم التسبيق عن الاستحقاقات الانتخابية السابقة (..). تبين أنها غير مستحقة قانونا استنادا لنتائج الاقتراع التي حصل عليها[3]"؛

- حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية الذي لم يصرف له مبلغ الدعم التكميلي (1.575.536,49 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره الوطني العادي المنعقد أيام 13 و14 و15 دجنبر 2012 وأيام 12 و13 و19 و20 يناير 2013، إلا بتاريخ 29 مارس 2013؛

- حزب العدالة والتنمية الذي لم يتوصل بمبلغ الدعم (3.096.843,93 درهم) برسم مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمره إلا بتاريخ 25 مارس 2013 رغم أنه عقد مؤتمره الوطني العادي بتاريخ 14 و15 يوليو 2012.

وبذلك، فقد ناهز ما تم منحه للأحزاب السياسية كدعم برسم المساهمة في تغطية مصاريف التدبير وتغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات برسم سنة 2012 مبلغا إجماليا قدره 68,50 مليون درهم[4] يتوزع كما هو مفصل في الجدول التالي:

[3]- رسالة وزير الداخلية رقم 2304 /م.إ بتاريخ 18 أبريل 2013.

[4]- رسالتا وزير الداخلية رقم 2304 و2305 /م.إ بتاريخ 18 أبريل 2013.

جدول رقم 3 : الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف التدبير و تنظيم المؤتمرات بالدرهم

الأحزاب السياسية	دعم التدبير	دعم تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية
حزب العدالة والتنمية	12 303 836,19	
حزب الاستقلال	7 284 102,48	4 237 666,92
حزب الأصالة والمعاصرة	6 367 234,97	
حزب التجمع الوطني للأحرار	6 683 502,86	3 653 642,44
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	5 249 248,59	1 575 536,50
حزب الحركة الشعبية	4 444 459,70	
حزب الاتحاد الدستوري	3 456 870,82	
حزب التقدم والاشتراكية	3 081 712,13	
الحزب العمالي	483 870,97	
حزب جبهة القوى الديمقراطية	483 870,97	
حزب البيئة والتنمية المستدامة	483 870,97	
حزب العهد الديمقراطي	483 870,97	
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	483 870,97	
حزب المؤتمر الوطني الإتحادي	483 870,97	
حزب التجديد والإنصاف	483 870,97	
حزب اليسار الأخضر المغربي	483 870,97	
الحزب الاشتراكي	483 870,97	
الحزب المغربي الليبرالي	483 870,97	
حزب الوحدة والديمقراطية	483 870,97	
حزب العمل	483 870,97	
حزب الوسط الإجتماعي	483 870,97	
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	483 870,97	
حزب الإصلاح والتنمية	483 870,97	
الحزب الديمقراطي الوطني	483 870,97	
حزب النهضة والفضيلة	483 870,97	
حزب القوات المواطنة	483 870,97	
حزب الأمل	483 870,97	
حزب الشورى والاستقلال	483 870,97	
حزب المجتمع الديمقراطي	483 870,97	
حزب النهضة[5]	-	
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية[6]	-	
المجموع العام	**59 032 258,11**	**9 466 845,86**

ويجب التذكير أن موارد الأحزاب شملت بالإضافة إلى مبالغ الدعم سالفة الذكر، مبلغ الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب وموارد أخرى كما هو مبين في الجدول التالي :

[5]- توصل بالدعم المخصص لسنة 2012 بتاريخ 02 فبراير 2013

[6]- لم يمنح له الدعم المخصص لسنة 2012 بسبب عدم إرجاعه مبالغ منحت له برسم التسبيق عن استحقاقات انتخابية سابقة

الجدول رقم 4 : توزيع موارد الأحزاب السياسية حسب طبيعتها

بالدرهم

الأحزاب السياسية	الدعم العمومي للمساهمة في تغطية مصاريف				واجبات الإنخراط ومساهمات	موارد استغلال أخرى	عائدات مالية	عائدات غير جارية	المجموع العام	حصة التمويل العمومي في مجموع الموارد
	التدبير	تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية	الحملات الانتخابية	المجموع						
حزب العدالة والتنمية	12 303 836		47 023 958	59 327 794	8 357 820		462 259	111 011	68 258 883	86,92%
حزب الاستقلال	7 284 102	4 237 667		11 521 769	52 600			5 873 059	17 447 428	66,04%
حزب الأصالة والمعاصرة	6 367 235		22 764 329	29 131 564	3 157 369			9 446	32 298 379	90,20%
حزب التجمع الوطني للأحرار	6 683 503	3 653 642	20 791 648	31 128 794	2 484 549		231 574		33 844 916	91,97%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	5 249 249	1 575 536	13 912 696	20 737 481	752 329	48 000	236 339	123 074	21 897 223	94,70%
حزب الحركة الشعبية	4 444 460			4 444 460	90 120	609 879	79 903	39 201	5 263 563	84,44%
حزب الاتحاد الدستوري	3 456 871			3 456 871		96 513			3 553 384	97,28%
حزب التقدم والاشتراكية	3 081 712			3 081 712	1 412 860			2 195	4 496 767	68,53%
الحزب العمالي	483 871		1 804 175	2 288 046					2 288 046	100,00%
حزب جبهة القوى الديمقراطية	483 871		962 877	1 446 748	2 650 000				4 096 748	35,31%
حزب البيئة والتنمية المستدامة	483 871			483 871					483 871	100,00%
حزب العهد الديمقراطي	483 871			483 871					483 871	100,00%
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	483 871			483 871					483 871	100,00%
حزب المؤتمر الوطني الإتحادي	483 871		373 570	857 441	22 300	143 250			1 022 991	83,82%
حزب التجديد والإنصاف	483 871			483 871		76 317		2 106	562 293	86,05%
حزب اليسار الأخضر المغربي	483 871			483 871	132 057	199 807			815 736	59,32%
الحزب الاشتراكي	483 871			483 871					483 871	100,00%
الحزب المغربي الليبرالي	483 871		131 005	614 876	10 000				624 876	98,40%
حزب الوحدة والديمقراطية	483 871		47 208	531 079	1 000				532 079	99,81%
حزب العمل	483 871			483 871					483 871	100,00%
حزب الوسط الإجتماعي	483 871			483 871		5 000			488 871	98,98%
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	483 871			483 871					483 871	100,00%
حزب الإصلاح والتنمية	483 871			483 871					483 871	100,00%
الحزب الديمقراطي الوطني	483 871			483 871					483 871	100,00%
حزب النهضة والفضيلة	483 871			483 871					483 871	100,00%
حزب القوات المواطنة	483 871			483 871				44 000	527 871	91,66%
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية	0			0					0	
حزب الأمل	483 871			483 871					483 871	100,00%
حزب النهضة	0			0					0	
حزب الشورى والاستقلال	483 871			483 871					483 871	100,00%
حزب المجتمع الديمقراطي	483 871		58 679	542 550		1 081			543 631	99,80%
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	0			0	162 975				162 975	0,00%
الحزب الاشتراكي الموحد	0			0	188 800				188 800	0,00%
حزب النهج الديمقراطي	0			0	200 930	1 080			202 010	00%
المجموع العام	**59 032 258**	**9 466 846**	**107 870 145**	**176 369 249**	**19 675 709**	**1 180 927**	**1 010 074**	**6 204 091**	**204 440 049**	**86,27%**

وأثارت المعطيات المبينة في الجدول المذكور الملاحظات التالية :

- يمثل الدعم الممنوح للأحزاب السياسية من طرف الدولة ما يناهز 86,27 % من مجموع الموارد المسجلة، كما يبين ذلك الرسم البياني التالي:

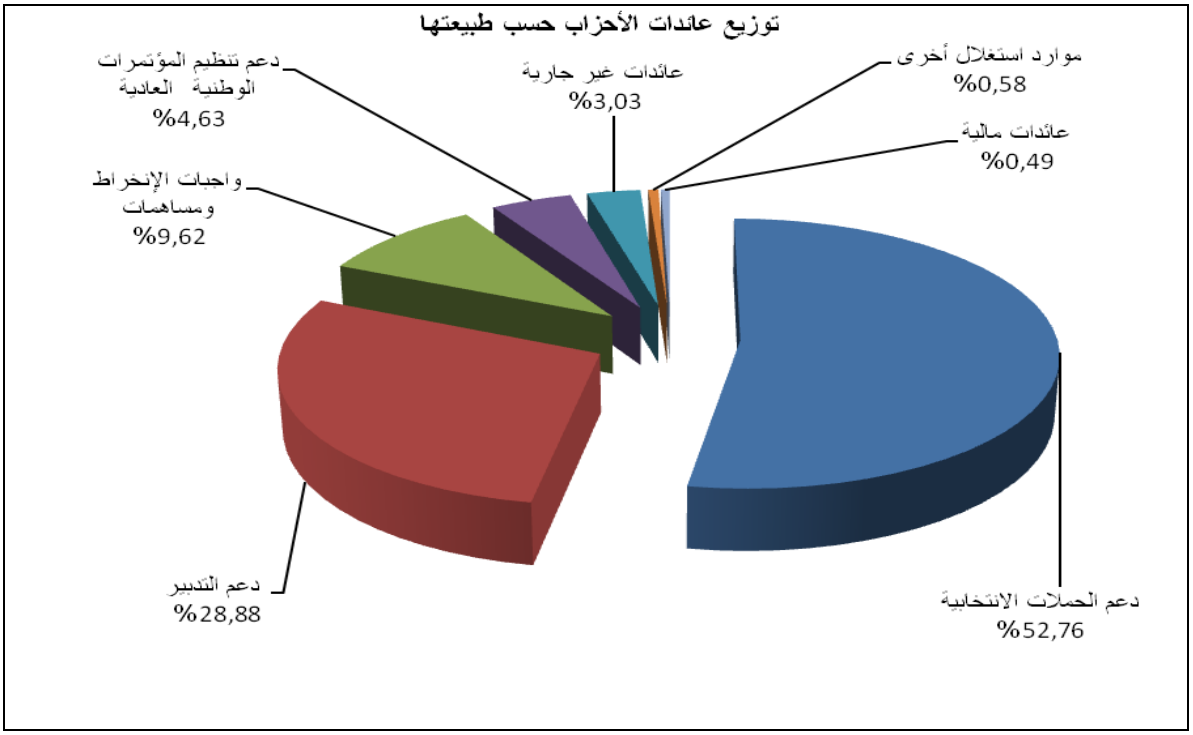

تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن مبلغ الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب شكل لوحده نسبة 61,16 % من مجموع مبلغ الدعم العمومي ويليه مبلغ الدعم السنوي لتغطية مصاريف التدبير(33,47 %) وأخيرا مبلغ مساهمة الدولة في تغطية مصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية(5,37%)؛

- حصلت خمسة أحزاب على ما يناهز 86 % من مجموع الدعم العمومي، ويتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية (33,64%) وحزب التجمع الوطني للأحرار (17,65%) وحزب الأصالة والمعاصرة (16,52%) وحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية (11,76%) وأخيرا حزب الإستقلال (6,53%)[7]، كما يوضح الرسم البياني التالي :

[7]- بخلاف الأحزاب الأخرى، قام حزب الإستقلال باحتساب مبلغ الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011 لانتخاب أعضاء مجلس النواب، على مستوى موارد السنة المالية 2011.

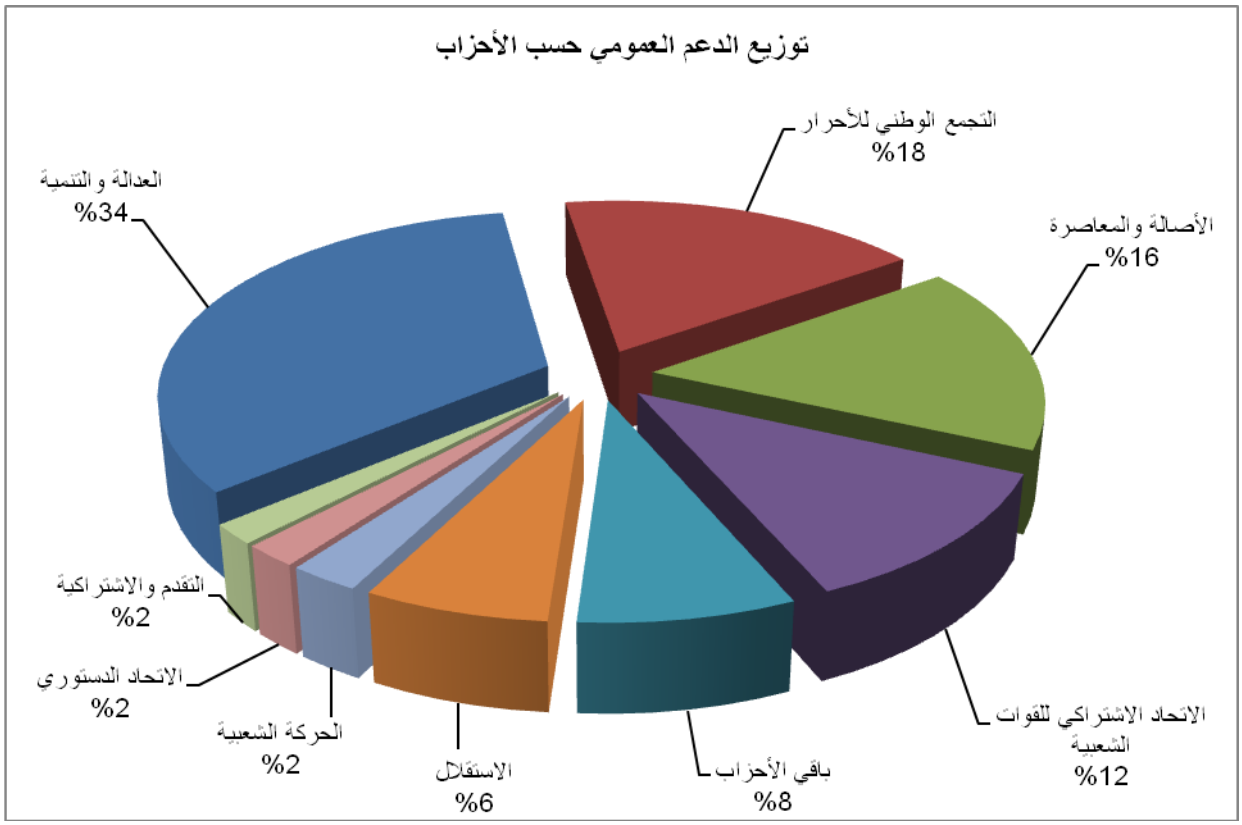

- تم تسجيل تفاوت في حصة التمويل العمومي من مجموع الموارد من حزب لآخر، إذ لوحظ أن هذه النسبة فاقت 90% على مستوى 21 حزبا بينما لم تتعد هذه النسبة مستوى 35% بالنسبة لحزب جهة القوى الديمقراطية.

- **نفقات الأحزاب السياسية**

بلغت نفقات الأحزاب السياسية ما يقارب 192 مليون درهم وتوزعت بين مصاريف التدبير (135,35 مليون درهم) ومصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية (26,92 مليون درهم) ومصاريف تتعلق باقتناء أصول ثابتة (27,12 مليون درهم)، بالإضافة إلى إرجاع بعض مبالغ الدعم العمومي (2,61 مليون درهم).

ويوضح الجدول بعده توزيع نفقات الأحزاب السياسية :

الجدول رقم 5 : توزيع نفقات الأحزاب السياسية حسب طبيعتها (بالدرهم)

الهيئات السياسية	إرجاع المبالغ	إقتناء أصول ثابتة	نفقات التدبير										تكاليف تنظيم المؤتمرات الوطنية	المجموع العام
			مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	تكاليف خارجية أخرى							تكاليف المستخدمين	دعم المرشحين والهياكل المحلية	تكاليف مالية	تكاليف مختلفة	المجموع	
				تكاليف الإيجار	صيانة وإصلاحات	أجور وسطاء وأتعاب	تنقلات واستقبالات	مؤتمرات وتظاهرات	تكاليف خارجية مختلفة							
حزب العدالة والتنمية		3 331	396 678	795 524	149 592	40 000	1 602 265	2 240 351	5 430 006		2 361 379	29 847 942	92 452	96 003	43 052 191	7 332 199	53 715 477
حزب الاستقلال		16 423	135 990	113 943	256 801	102 400	7 053 972	555 424	783 793		875 052			71 597	9 948 972	4 706 408	31.079.124
حزب الأصالة والمعاصرة		9 660	725 760	1 320 328	254 593	639 521	4 084 289		6 357 960		1 701 602	4 325 118	563 479	141 899	20 114 549		20 124 209
حزب التجمع الوطني للأحرار			550 955	1 877 369	172 680	52 500	962 216		2 267 258		988 074	16 645 217		62 983	23 579 251	9 134 582	32 713 833
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية		49 920	1 534 400		95 966	98 200	1 506 101		3 588 819		2 261 293	80 000		2 850 546	12 015 326	5 744 281	17 809 528
حزب الحركة الشعبية		189 192	348 282	871 595	183 727	137 086	1 438 084	130 439	1 464 327		1 266 828	0	80 625	136 050	6 057 043	0	6 246 235
حزب الاتحاد الدستوري		604 669	112 593	166 714	25 804	151 660	531 759		2 587 836		887 611	3 774		15 543	4 483 293	0	5 087 961
حزب التقدم والاشتراكية		6 235	99 052	637 818	20 843	250 967	762 957		1 907 820		929 813	100 000	143 711	99 865	4 952 845	0	11 188 423
الحزب العمالي			5 840	46 800			149 106		28 110		6 000	150 000			385 856	0	385 856
حزب جبهة القوى الديمقراطية			1 418 686	223 000	10 241	24 000	45 968		99 368		144 846		247		1 966 355	0	1 966 355
حزب البيئة والتنمية المستدامة			5 536	114 000			16 810		66 441		57 400		165	11	260 363	0	260 363
حزب العهد الديمقراطي			157 554								50 055			1 462	209 071	0	209 071
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية		53 000	282 212	200 000			4 393		41 683		87 600				615 888	0	668 888
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي			4 260	75 000			122 046	480 588	377 032		42 000	34 000	647	2	1 135 574	0	1 135 574
حزب التجديد والإنصاف	206 565		9 821	60 000	8 100	15 000	148 381		76 956		43 236		151	102 318	463 964	0	670 529
حزب اليسار الأخضر المغربي			156 883	27 000		44 600	137 703		147 434						513 620	0	513 620
الحزب الاشتراكي	82 913		6 205	57 600			37 621	40 000			78 000			10 821	230 247	0	313 159
الحزب المغربي الليبرالي		9 000	539 295	36 000		6 000			20 527						601 822	0	610 822
حزب الوحدة والديمقراطية		9 630	146 294	80 600		6 000	149 412		51 740		60 000			5 000	499 046	0	508 676
حزب العمل	116 562		39 000	98 280			63 018		18 390		126 000		840	10 000	355 528	0	472 089
حزب الوسط الاجتماعي	110 438	20 000	10 822	46 500	19 640		44 834		319 368		24 600				465 763	0	596 201
حزب الحرية والعدالة الاجتماعية	90 923		10 242	39 000			3 094		20 349		12 300			8 600	93 585	0	184 508
حزب الإصلاح والتنمية	363 947		15 963						25 572						41 535	0	405 482
الحزب الديمقراطي الوطني	179 387		151 856	21 600	4 936	19 500	77 258		8 332		24 500				307 982	0	487 369
حزب النهضة والفضيلة	522 170		20 453	62 800	2 170	7 000	12 610		28 058		76 300				209 391	0	731 561
حزب القوات المواطنة			6 000	89 600			12 128				46 133			4	153 865	0	153 865
حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية		140 000	623 556	97 500			492 001		50						1 213 107	0	1 353 107
حزب الأمل	410 401		80 966	72 000					136 415						289 381	0	699 782
حزب النهضة			0						1 934						1 934	0	1 934
حزب الشورى والاستقلال	108 912		0												0	0	108 912
حزب المجتمع الديمقراطي	416 020		1 546	54 368			5 359		4 794		41 000		443		107 510	0	523 531
حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي			0	30 000			36 350	202 823	5 708		60 000	67 000		5 824	407 706	0	407 706
الحزب الاشتراكي الموحد			58 230	7 656			183 108		30 560		158 650	1 001		3 646	442 851	0	442 851
حزب النهج الديمقراطي		5 000	131 171	20 000			18 140		3 108						172 419		177 418
المجموع	**2 608 237**	**27 080**	**7 786 101**	**7 342 595**	**1 205 093**	**1 594 434**	**19 700 983**	**3 649 625**	**25 899 747**		**12 410 270**	**51 254 052**	**882 759**	**3 622 174**	**135 347 832**	**26 917 471**	**191 954 019**

وأثارت المعطيات المتعلقة بنفقات الأحزاب والمبينة في الجدول أعلاه، الملاحظات التالية :

- توزعت نفقات الأحزاب بين مصاريف التدبير (70,51%) ومصاريف اقتناء الأصول الثابتة (14,11%) ومصاريف تنظيم المؤتمرات الوطنية العادية(14,02 %) و إرجاع بعض مبالغ الدعم العمومي (1,36%).

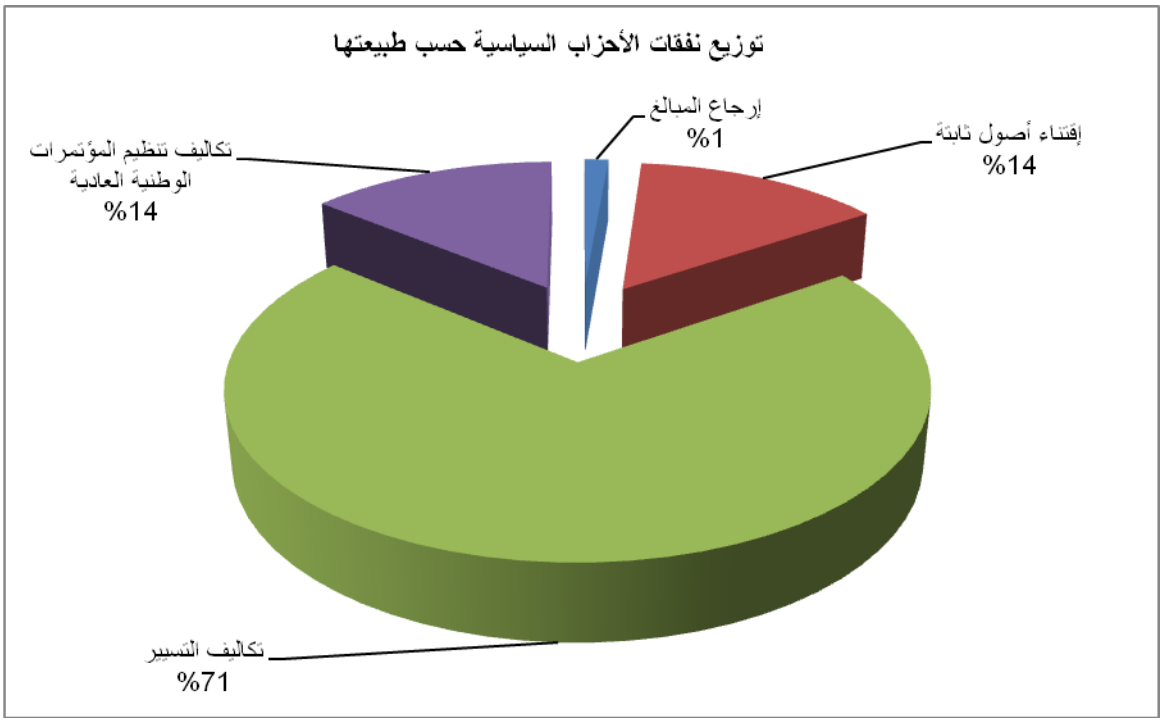

- مثلت ثلاثة أصناف من نفقات الأحزاب ما يناهز 90 % من مصاريف التدبير. ويتعلق الأمر بمصاريف خارجية أخرى[8] (43,88 %) وبمصاريف دعم المرشحين والهياكل المحلية (37,87%) وبمصاريف المستخدمين (9,17%).

[8]- تشمل تكاليف الإيجار والصيانة والتنقلات والاستقبالات وتنظيم التظاهرات وأجور الوسطاء وغيرها.

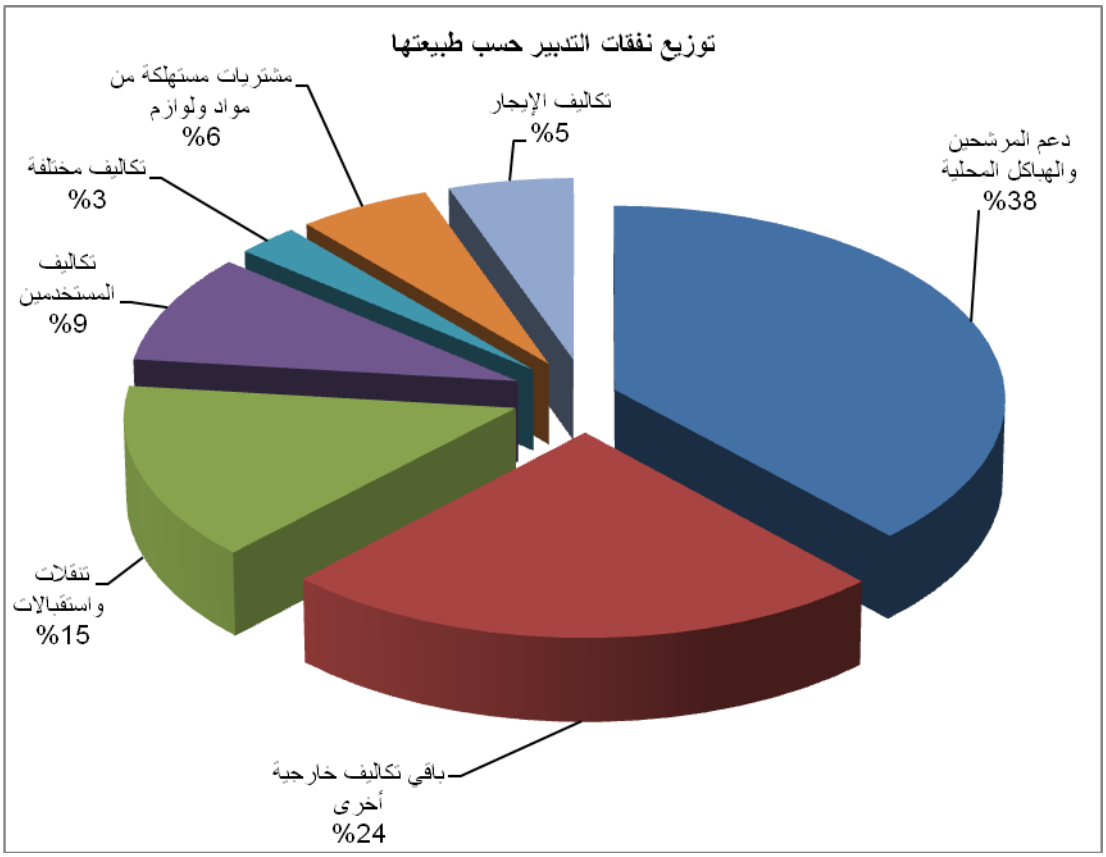

- أنجز خمسة أحزاب ما يناهز 80% من مجموع النفقات المصرح بصرفها، ويتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية (27,98%) وحزب التجمع الوطني للأحرار (17,04%) وحزب الإستقلال (16,19%) وحزب الأصالة والمعاصرة (10,48%) وحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية (9,28%).

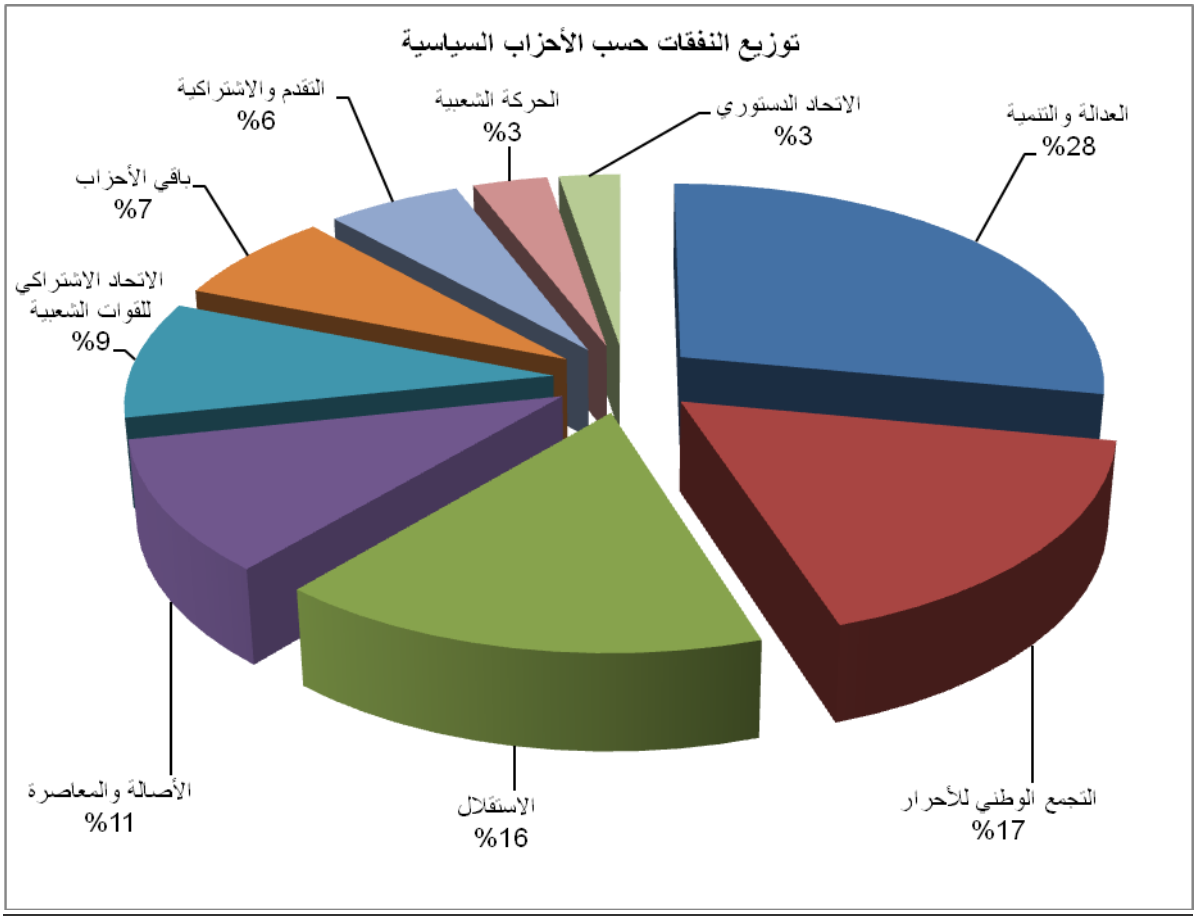
توزيع النفقات حسب الأحزاب السياسية
العدالة و التنمية
%28
التجمع الوطني للأحرار
%17
الاستقلال
%16
الأصالة و المعاصرة
%11
الاتحاد الاشتراكي
للقوات الشعبية
%9
باقي الأحزاب
%7
التقدم و الاشتراكية
%6
الحركة الشعبية
%3
الاتحاد الدستوري
%3

الجزء الثاني: نتائج تدقيق الحسابات السنوية وفحص صحة النفقات

أسفرت عملية تدقيق حسابات الأحزاب السياسية، وكذا فحص صحة نفقاتها عن مجموعة من الملاحظات قام المجلس الأعلى للحسابات بتوجيهها إلى المسؤولين الوطنيين عن الأحزاب، وذلك قصد الإدلاء بتعقيباتهم عند الاقتضاء داخل أجل ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ. وسيتم التطرق لهذه الملاحظات في النقطة الأولى فيما سنعرض التوصيات التي خلص لها المجلس على ضوء عملية التدقيق في النقطة الموالية.

وتجب الإشارة إلى أن معظم الأحزاب المعنية بالملاحظات المذكورة، عملت على تقديم تعقيباتها داخل الأجل المذكور وعلى الإدلاء أيضا بوثائق محاسبية أو إدارية لدعم أجوبتها. غير أنه تبين من خلال الأجوبة المقدمة من طرف بعض الأحزاب أنها لم تقدم تبريرات كافية بخصوص بعض الملاحظات التي همت الجوانب المتعلقة بإرجاع بعض مبالغ الدعم العمومي ومحتوى الحساب المقدم ومدى احترام القواعد المحاسبية والاشهاد بصحة الحسابات ومشروعية موارد ونفقات الأحزاب.

1. الملاحظات التي أسفرت عنها عملية التدقيق والفحص

- **حول إرجاع بعض مبالغ الدعم العمومي**

لوحظ أن الأحزاب المبينة بالجدول أسفله، لم تقم بإرجاع بعض مبالغ الدعم إلى الخزينة العامة للمملكة التي تقدر ب 5.774.102,48 درهم والتي استفادت منها برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة استحقاقات سابقة (الانتخابات الجماعية 2009 والحملات الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011).

الجدول رقم 6 : مبالغ الدعم التي لم يتم إرجاعها (بالدرهم)

الهيآت السياسية	المبلغ الذي لم يتم إرجاعه	توضيح
حزب العدالة و التنمية	1 905 398,26	عدم تقديم وثائق لتبرير المبلغ المذكور برسم مساهمة الدولة في تمويل حملات الحزب الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011.
حزب الأصالة و المعاصرة	923 505,02	حاصل الفرق بين مبلغ مساهمة الدولة في تمويل حملات الحزب الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011 ومبلغ النفقات المصرح بصرفها.
حزب التجمع الوطني للأحرار	401 267,21	حاصل الفرق بين مبلغ مساهمة الدولة في تمويل حملات الحزب الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011 ومبلغ النفقات المصرح بصرفها.
	403 559,70	عدم تقديم وثائق لتبرير المبلغ المذكور برسم نفس المساهمة.
المغربي الليبرالي الحزب	927 663,03	عدم تقديم مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبلغ الذي تسلمه الحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011.
الاتحاد المغربي للديمقراطية	411 270,02	حاصل الفرق بين مبلغ التسبيق برسم مساهمة الدولة في تمويل حملات الحزب بمناسبة الانتخابات الجماعية 2009، والمبلغ المستحق له.
	672 026,00	عدم تقديم مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبلغ الذي تسلمه الحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011.
حزب الشورى والإستقلال	129 413,24	عدم تقديم مستندات الإثبات المتعلقة بصرف المبلغ الذي تسلمه الحزب برسم مساهمة الدولة في تمويل حملاته الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011.
المجموع	**5 774 102,48**	

- وقد أوضح المسؤولان الوطنيان لحزب العدالة والتنمية ولحزب الأصالة والمعاصرة، بخصوص الملاحظتين المتعلقتين بحزبيهما، أنهما سيعملان على تسوية هذه الوضعية.

- وفيما يتعلق بحزب التجمع الوطني للأحرار، فقد أشار المسؤول الوطني في جوابه إلى أنه لم يتمكن من تبرير مبلغ 401.267,21 درهم واحتفظ به لكن جزءا منه استعمل عند اعادة الانتخابات في عدد من الدوائر سنة 2013 وصرف ما مجموعه 200.000,00 درهما لفائدة أربعة مرشحين. وأما المبلغ الباقي فسيتم تحريره عندما يتم الموافقة على تقارير المنسقين حول هذه الانتخابات الجزئية. وأضاف أنه بخصوص مبلغ 403.559,70 درهم، فقد تم رصده لخمسة مرشحين لم يتمكن الحزب من تسليمه لهم.

في هذا الصدد، يجب التذكير بأنه استنادا إلى المادة 34 من القانون التنظيمي المشار إليه سلفا، فإن مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية تقتصر على الحملات المتعلقة بالانتخابات العامة دون سواها.

- أما الحزب المغربي الليبرالي، فقد أكد مسؤوله الوطني ضمن جوابه، أن الحزب قد قدم مستندات إثبات صرف مساهمة الدولة ضمن الوثائق الأصلية المقدمة للمجلس المكونة للحساب السنوي برسم السنة المالية 2011.

تجدر الإشارة إلى أنه، استنادا إلى المادة الثالثة من المرسوم رقم 2.11.609 سالف الذكر، فإن الأحزاب التي شاركت في استحقاقات 25 نونبر 2011، مطالبة بالإدلاء بالمستندات المتعلقة بإثبات صرف مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية قبل فاتح مايو 2012، اعتبارا لكون فحص هذه المستندات يتم على حدة وليس في إطار تدقيق الحساب السنوي.

- وفيما يخص حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية، فقد أحال المسؤول الوطني المجلس الأعلى للحسابات على المادة 26 من القانون الأساسي للحزب وأكد أنه قد تم دفع مبلغ 400.000,00 درهم من هذا الدين في سنة 2014. للإشارة، فإن المجلس الأعلى للحسابات لم يتوصل بما يفيد تسديده للمبلغ المذكور.

- وفيما يخص حزب الشورى والاستقلال، أوضح مسؤوله الوطني أن الحزب أرجع المبلغ المحدد من قبل وزارة الداخلية وقيمته 451.146,76 درهم المتعلق بالتسبيق الممنوح من أجل تمويل الحملة الانتخابية لكون الحزب لم يحصل على عتبة النتائج المحددة(...)، كما تم إرجاع مبلغ 108.911,87 درهم برسم الانتخابات التشريعية 2007، أما فيما يخص مبلغ 129.413,24 درهم، فإن وزارة الداخلية لم تطالب به لكونه مستحقا بالنسبة لعدد الأصوات المحصل عليها من قبل الحزب (....) وأن الحزب أدى الضمانة المالية المطلوبة لعدد من المرشحين (....)، بالإضافة إلى طبع الملصقات وبرنامج الحزب وغيرها، ولدى الحزب ما يثبت هذه النفقات (...) وأن الظروف التي مر فيها الحزب هي التي حالت دون أن يقدم التصريح بهذه النفقات في الآجال المحددة.

- **حول الحسابات المقدمة**

أثار فحص الوثائق المكونة للحسابات المدلى بها للمجلس عدة ملاحظات أهمها :

- أن الحزب العمالي والحزب الإشتراكي لم يقدما حسابهما السنوي برسم السنة المعنية واكتفيا بتقديم بيانات ووثائق تتعلق بتحصيل الموارد وصرف النفقات؛

- أن بعض الأحزاب لم تقدم كل الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية والمنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 سالف الذكر؛

- أن بعض الجداول سالفة الذكر لم يتم وضعها وفق النماذج المعتمدة ضمن الدليل العام للمعايير المحاسبية؛

- أن بعض الأحزاب لم تدل بالجرد المنصوص عليه في المادة 44 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر وبالكشوفات البنكية ؛

- أنه تم تقديم الحساب السنوي لدورة محاسبية لاتحترم مبدأ "السنوية" وتبتدئ من تاريخ التوصل بالدعم العمومي(حزب العهد الديمقراطي وحزب العمل والحزب الديمقراطي الوطني).

- **حول مسك المحاسبة**

همت الملاحظات المتعلقة بمسك المحاسبة بشكل أساسي النقط التالية :

- مسك محاسبة معظم الأحزاب وفق الدليل العام للمعايير المحاسبية دون مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر، وخصوصا استعمال مصنف الحسابات المبسطة والخاصة" المرفق بالملحق رقم 1 للقرار المذكور و "نماذج القوائم التركيبية" المرفقة بالملحق رقم 2 لنفس القرار؛
- عدم تقييد الأرصدة المتعلقة بالدورة المحاسبية السابقة [9]على مستوى الموازنة وحساب العائدات والتكاليف؛
- تقديم بعض الجداول المكونة لقائمة المعلومات التكميلية مع تضمينها عبارة "لا شيء" (néant)، في حين أن الحسابات المعنية تبرز أرصدة مهمة على مستوى الموازنة أو حساب العائدات والتكاليف؛
- إغفال تسجيل مبلغ الدعم الذي توصلت به بعض الأحزاب برسم الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تمويل حملاتها الانتخابية بمناسبة اقتراع 25 نونبر 2011 والذي تسلمته خلال سنة 2012، إذ اكتفت بتقييد مبلغ الدعم الذي منحته الدولة للمساهمة في تغطية مصاريف تدبيرها فقط، على مستوى الحساب رقم 716: "إعانات الاستغلال"؛
- تنزيل بعض النفقات ضمن تكاليف الدورة المحاسبية 2012 رغم أنها تتعلق بالدورة المحاسبية السابقة.

- **حول الإشهاد بصحة الحسابات**

تبين بخصوص الإشهاد بصحة الحسابات المقدمة مايلي:

- قدم خمسة عشر (15) حزبا حسابات مشهود بصحتها من طرف خبير محاسب مقيد في هيئة الخبراء المحاسبين ويتعلق الأمر بالأحزاب التالية :

  - أدلى إثنا عشر (12) حزبا حسابات مشهود بصحتها بدون تحفظ (حزب الحركة الشعبية وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب الأصالة والمعاصرة وحزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية وحزب الشورى والإستقلال وحزب العمل وحزب الأمل وحزب الإتحاد المغربي للديمقراطية وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب البيئة والتنمية المستدامة وحزب اليسار الأخضر المغربي وأخيرا حزب النهضة)؛

[9] -Non indication des soldes relatifs à l'exercice précedent.

- قدمت ثلاثة (3) أحزاب حسابات مشهود بصحتها بتحفظ (حزب التقدم والإشتراكية وحزب الإتحاد الدستوري وحزب الحرية و العدالة الإجتماعية)؛

- قدمت سبعة (7) أحزاب تقارير خبراء محاسبين لم تتضمن صيغة الإشهاد بصحة الحسابات المحددة في القرار المشرك سالف الذكر، ولم يتم وضعها وفق النموذج المعتمد في هذا الإطار والوارد ضمن المعيار 5700 من دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المحدد من طرف المجلس الوطني لهيئة الخبراء المحاسبين بالمغرب ؛ ويتعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية وحزب الإستقلال وحزب جبهة القوى الديمقراطية وحزب التجديد والإنصاف وحزب القوات المواطنة وحزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي وأخيرا حزب النهج الديمقراطي) ؛

- قدم الحزب المغربي الليبرالي تقريرا اعتمد فيه الخبير المحاسب على مراقبة محدودة فقط للقوائم التركيبية، وللتذكير فإنه استنادا إلى دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي المشار إليه سلفا، فإن "المراقبة المحدودة ليست بديلا أو شكلا لمهمة الإشهاد وتروم تحقيق هدف مختلف"؛

- أدلى أحد عشر(11) حزبا بحساباتهم دون تقديم تقرير خبير محاسب مقيد في هيأة الخبراء المحاسبين، وذلك خلافا لما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي (المادة 42) والقرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية سالفي الذكر، ويتعلق الأمر بالحزب الديمقراطي الوطني وحزب الإصلاح والتنمية والحزب العمالي وحزب المؤتمر الوطني الإتحادي والحزب الإشتراكي وحزب الوسط الإجتماعي وحزب المجتمع الديمقراطي والحزب الإشتراكي الموحد وحزب العهد الديمقراطي وحزب الحركة الديمقراطية الإجتماعية وأخيرا حزب النهضة والفضيلة.

- **حول موارد الأحزاب**

أثار فحص موارد الأحزاب الملاحظات التالية:

- إدراج مبلغ الشطر الأول من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الإنتخابية برسم اقتراع 25 نونبر 2011 ضمن موارد سنة 2012 رغم تقييده في وقت سابق في حساب العائدات والتكاليف لسنة 2011 (الحزب العمالي)؛

- عدم تقييد مبلغ الشطر الثاني من مساهمة الدولة في تمويل الحملات الإنتخابية للإقتراع سالف الذكر، على مستوى حساب "التمويل العمومي"(حزب العهد الديمقراطي وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية).

- **حول نفقات الأحزاب**

بلغت نفقات الأحزاب السياسية ما يناهز 192 مليون درهم برسم سنة 2012، وتم تبرير بوثائق مثبتة ما قدره 176 مليون درهم أي بنسبة 92 % من مجموع النفقات ؛ في حين بلغ مجموع النفقات موضوع الملاحظات المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات ما مجموعه 16 مليون درهم أي بنسبة لم تتجاوز 8%.

وتتوزع النفقات موضوع ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بين التحويلات لفائدة الهياكل المحلية دون تقديم الوثائق الخاصة بصرفها، والنفقات التي لم تتمكن بعض الأحزاب من دعمها بوثائق مثبتة ، ونفقات أدلت بعض الأحزاب بشأنها بمستندات إثبات غير كافية (سند طلب، سند تسليم، سند لأجل، وضعيات أو وصولات) بنسب تقدر على التوالي ب3 % و1 % و5 % من مجموع مبالغ النفقات المنجزة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: نتائج فحص الوثائق المدلى بها من طرف الأحزاب السياسية (بالدرهم)

الهيئات السياسية	مجموع النفقات المنجزة	تحويلات لفائدة للهياكل المحلية		نفقات لم يتم الإدلاء بشأنها بوثائق مثبتة		نفقات تم الإدلاء بشأنها بوثائق غير كافية	
		المبلغ	النسبة في مجموع النفقات	المبلغ	النسبة في مجموع النفقات	المبلغ	النسبة في مجموع النفقات
حزب العدالة والتنمية	53 715 477	3 946 164	7%			628 192	1%
حزب الاستقلال	31 079 124			653 817	2%	5 882 124	19%
حزب الأصالة والمعاصرة	20 124 209			74 800	0,37%	39 220	0,19%
حزب التجمع الوطني للأحرار	32 713 833					1 500 000	5%
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	17 809 528	1 881 752	11%	130 667	1%		
حزب الحركة الشعبية	6 246 235					20 267	0,32%
حزب الاتحاد الدستوري	5 087 961			125 371	2%		
الحزب العمالي	385 856			300 448	78%		
حزب جهة القوى الديمقراطية	1 966 355					138 600	7%
حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية	668 888	20 000	3%				
حزب المؤتمر الوطني الاتحادي	1 135 574					74 666	7%
حزب التجديد والإنصاف	670 529					110 274	16%
الحزب الاشتراكي	313 159			226 623	72%	27 600	9%
حزب الوحدة والديمقراطية	508 676			23 000	5%	125 680	25%
حزب الوسط الاجتماعي	596 201					15 500	3%
حزب النهج الديمقراطي	177 418			177 418	100%		
المجموع	173 199 023	5 847 916	3%	1 712 144	1%	8 562 123	5%

وهمت الملاحظات المتعلقة بنفقات الأحزاب والمبينة على مستوى الجدول أعلاه النقط التالية :

- **تحويلات لفائدة الهياكل المحلية**

- قام حزب العدالة والتنمية بتحويل مبالغ مالية لكتاباته الجهوية والإقليمية والمحلية تقدر ب 3.946.164,00 درهم. ولتبرير هذه المبالغ، لم يتم الإدلاء سوى بأوامر التحويل البنكية.

وقد أوضح المسؤول الوطني في جوابه عن الملاحظة أن هذه المبالغ هي عبارة عن دعم مالي موجه إلى فروع الحزب أو هيئاته الموازية عبر تحويل بنكي في اسم الهيئة المعنية لمساعدتها على تغطية نفقات التسيير ونفقات الأنشطة الحزبية التي تنظمها محليا، إلا أن الحصول على وثائق إثبات هذه النفقات تعترضه عدة صعوبات يسعى الحزب لتجاوزها تدريجيا. إذ اتخذ الحزب ابتداء من سنة 2013 مجموعة من التدابير من شأنها توسيع دائرة النفقات المبررة بوثائق إثبات.(...)

- قام حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بتحويل مبالغ مالية لكتاباته الجهوية والإقليمية والمحلية تقدرب2.485.650,00 درهم. غير أنه لم يبرر سوى مبلغ 603.898,00 درهم. وباستثناء أوامر التحويل البنكية، لم يتم تقديم أي وثائق مثبتة للمبلغ المتبقي أي حاصل الفرق بين المبلغ المحول وما تم تبريره (1.881.752,00 درهم) .

وضمن جوابه، أوضح المسؤول الوطني أنه في غياب حساب خاص ضمن المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية لتقييد الإعانات التي يمنحها الحزب لتفرعاته، قدر الحزب من باب تسهيل مراجعة هذه الاعانات والمستفيدين منها أنه يستحسن تقييدها في الحساب رقم 656 مع تسمية كل مستفيد.

- قدم حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية دعما قدره 20.000,00 درهم لأحد فروعه المحلية. ولتبرير هذا المبلغ، اكتفى بتقديم إشهاد بتوصل منسق الحزب بالإقليم بالمبلغ المشار إليه.

وفي جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أنه يتعذر على الحزب إثبات عدد من المصاريف كدعم نسلمه إلى المنسقين في الأقاليم البعيدة لمساعدتهم على القيام بأنشطتهم الحزبية الاعتيادية والمتنوعة ... ويكتفي الحزب بتوقيع إشهاد من طرفهم يثبت توصلهم من الحزب بالمبلغ المذكور. ومثل هذه النفقات المتنوعة وما أكثرها يتعذر في المقر المركزي إثباتها، فما بالكم بالمسؤولين في الأقاليم النائية.

ويجب التذكير في هذا الصدد، بأن :

- الهياكل المحلية لأي حزب لا تشكل هيئة منفصلة عن هياكل الحزب نفسه، وأن المسؤول الوطني عن الحزب هو الجهة الوحيدة الملزمة بتقديم حسابات الحزب للمجلس، واستنادا إلى ذلك، وجب عليه القيام بالإجراءات الكفيلة لتقديم وثائق مبررة تكتسي القوة الإثباتية الكافية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتين 48 و51) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145) ؛
- المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية منح إمكانية تفصيل دفتر اليومية[10] ودفتر الأستاذ[11] إلى عدة سجلات تابعة لها تسمى "دفاتر مساعدة " من أجل توثيق العمليات المحاسبية المنجزة مع الهياكل المحلية.

[10] -livre journal
[11] -Le grand livre

نفقات لم يتم الإدلاء بشأنها بوثائق مثبتة

- قدم حزب الاستقلال بيانات للمصاريف الشهرية تشير إلى تسديد نفقات تخص تسيير المقر العام بمبلغ إجمالي قدره 744.147,00 درهم. غير أن مجموع الوثائق المبررة المقدمة لم يتجاوز مبلغا قدره 103.330,00 درهم أي بفرق لم يتم تقديم الوثائق المثبتة بشأنه وقدره 640 817,00 درهم، كما قام بتسديد شيك بمبلغ 13.000,00 درهم لمفتش الحزب بأحد الأقاليم، دون دعمه كذلك بالوثائق المثبتة.

- قام حزب الأصالة والمعاصرة بتاريخ 2012/02/13 بتقديم مبالغ مالية قدرها 90.800,00 درهم لبعض أعضاء المجلس الوطني للحزب، ولم يتم تبرير سوى مبلغ 16.000,00درهم أي بفرق لم يتم دعمه بوثائق مثبتة قدره 74.800,00 درهم.

- لم يقدم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أي وثائق تبريرية بخصوص نفقات بمبلغ إجمالي قدره 130.667,35 درهم، يتوزع بين المبلغ الممنوح لجريدة الحزب(99,000,00 درهم) والمبلغ المقدم للاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي(3.248,35 درهم) والمبلغ المحول لشركة(15.360,00 درهم) وحاصل الفرق (13.059,00 درهم) بين ما تم منحه لشبيبة الحزب(52.564,00 درهم) وما تم دعمه بالوثائق المثبتة (39.505,00 درهم).

- بلغ مجموع النفقات المنجزة على مستوى أحد فروع حزب الإتحاد الدستوري ما قدره 192.500,00 درهم ، وتم تقديم الوثائق المثبتة لنفقات بمبلغ قدره 67.128,99 درهم، أي بمبلغ غير مبرر قدره 125.371,01 درهم .

- قدم الحزب العمالي وثائق لإثبات صرف بعض النفقات المنجزة برسم سنة 2012 بمبلغ قدره 85.408,35 درهم في حين لم يتم تقديم الوثائق الإثباتية لباقي النفقات والتي قدرها 300.448,05 درهم.

- لم يقدم الحزب الإشتراكي أي وثائق تبريرية بخصوص نفقات بمبلغ إجمالي قدره 226.623,32 درهم يتوزع بين مبلغ 148.623,32 درهم، أي حاصل الفرق بين الباقي من الدعم (378.870,97 درهم) ومجموع ما تم التصريح بصرفه (230.247,65 درهم) ومبلغ قدره 78.000,00 درهم يتعلق بتكاليف المستخدمين.

- منح حزب الوحدة و الديمقراطية في إطار الانتخابات الجزئية التشريعية ليوم 4 أكتوبر2012، مبلغا إجماليا قدره 66.400 ,00 درهم لأحد أعضاءه وتم تقديم الوثائق المثبتة لمصاريف بمبلغ إجمالي قدره 43.400,00 درهم بينما لم يتم تقديم أي وثيقة لتبرير مبلغ قدره 23.000,00 درهم.

- لم يقدم حزب النهج الديمقراطي ما يثبت صرفه لمجموع النفقات التي قام بها خلال السنة المالية المعنية بما قدره 177.418,69 درهم.

نفقات تم الإدلاء بشأنها بوثائق غير كافية

- قام حزب العدالة والتنمية بصرف مبالغ مالية لشركة إعلامية (628.192,00 درهم) وتم دعم هذه المبالغ بأوامر التحويل فقط.

وأوضح المسؤول الوطني أن هذه الشركة مرتبطة مباشرة بالحزب وتقدم كل خدماتها الإعلامية لفائدته والدعم الذي يقدمه لها هو مقابل هذه الخدمات وأضاف أن الحزب سيعمل مستقبلا على إرساء علاقة تعاقدية معها يتم في إطارها تقديم مختلف الخدمات الإعلامية في مقابل تحمل الحزب لكلفة هذه الخدمات.

- تشير بيانات النفقات الشهرية لحزب الاستقلال إلى تسديد مصاريف تسيير المفتشيات بمبلغ إجمالي قدره 5.882.124,00 درهم غير أنه وباستثناء أوامر التحويلات البنكية وجداول بأسماء المستفيدين (أشخاص ومنظمات وجمعيات)، لم يتم تقديم المستندات المثبتة للمبالغ المؤداة ولم يتم تحديد صفة المستفيدين.

وفي رده أشار المسؤول الوطني إلى أن الجدول يبين أوامر التحويلات المخصصة لتسديد مصاريف تسيير المفتشيات وفي آخر كل ورقة يحدد مجموع أوامر التحويلات.(....)

- قام حزب الأصالة والمعاصرة بتسديد نفقات أحد مكاتبه الجهوية بمبلغ إجمالي قدره 39.220,00 درهم واكتفى لتبريرها بالإدلاء بمجموعة من الوثائق (وثائق الصندوق ونسخ لشيكات وشهادات بتسديد نفقات ووصولات وسندات لأجل...) اعتبرها المجلس غير كافية.

وقد أوضح المسؤول الوطني أن المبالغ المذكورة تتعلق بنفقات مختلفة (الصيانة والتنقل ونسخ الوثائق وتغطية مصاريف الجمع العام ومؤتمر بولمان ومصاريف تنقل بمناطق نائية يصعب تبريرها...)

- قدم حزب التجمع الوطني للأحرار الحزب إعانة قدرها 1.500.000,00 درهم لشركة إعلامية، ولتبرير هذا المبلغ، أدلى بنسخ لشيكين بنكيين ووصل فقط.

وفي هذا الإطار، أوضح المسؤول الوطني أن هذه المصاريف تمت وفقا لتوصية المكتب التنفيذي للحزب لفائدة الشركة المذكورة التي كانت تصدر جريدة (...) الناطقة باسم الحزب. وقد تم حل هذه الشركة وتوجد الان في طور التصفية القضائية. لذا تعذر توفير الوثائق المطلوبة، والتزم الحزب بأن يدلي بها فور توصله بها من المصفي القضائي.

- قام حزب الحركة الشعبية بأداء مبلغ قدره 20.267,00 درهم يتعلق بتكاليف الإستقبال، ولتبرير هذا المبلغ، أدلى بوصولات تأكيد الطلب فقط.

ردا على هذه الملاحظة، قدم المسؤول الوطني وضعية بالمصاريف المؤداة نقدا لسنة 2012 مؤشرا عليها من طرف الأمين العام للحزب وأمين المال الوطني.

- قام حزب جبهة القوى الديمقراطية بتسديد نفقة بمبلغ قدره 138.600,00درهم وقدم من أجل تبرير النفقة وصل تسليم ونسخة للشيك فقط.

- قام حزب المؤتمر الوطني الإتحادي بأداء مبلغ إجمالي قدره 74.666,00 درهم يتعلق بنفقات مختلفة؛ ولتبرير هذه المبالغ، اكتفى بالإدلاء بإشهادات بالتوصل فقط.

في معرض جوابه، أشار المسؤول الوطني إلى أن عدم تبرير هذه النفقات راجع إما لكونها تعود لنفقات لايتوفر المونون على فواتير أو لكونها نفقات صغيرة تتعلق بمصاريف يومية.

- قام حزب التجديد والإنصاف بأداء مبلغ قدره 100.000,00 درهم يتعلق بتمويل أنشطة الحزب بإحدى الأقاليم ومبلغ قدره 2.000,00 درهم يتعلق بتكاليف تنظيم لقاء. ولتبرير هذه المبالغ، اكتفى بالإدلاء بوصلين موقعين من طرف منسقي الحزب بالإقليمين المذكورين وبوثائق داخلية. ومن جهة ثانية، أدلى الحزب بفاتورتين على التوالي بمبلغ قدره 5.274,00 درهم و3.000,00 درهم لتبرير نفقات متعلقة بالاستقبالات ؛ غير أن هاتين الفاتورتين لا تستوفيان جميع الشروط القانونية لكونهما لا تتضمنان رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في المادة 49 من مدونة التجارة والمادة 145 من المدونة العامة للضرائب.

أكد المسؤول الوطني أن الحزب طلب من منسقي الحزب ومسؤولي منظمة الشباب والمستقبل الإدلاء بوثائق الإثبات في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن الحزب من تقديمها للمجلس الأعلى للحسابات طبقا للقانون. وأضاف أنه راسل المونين من أجل تعديل الفاتورتين ليستوفيا الشروط القانونية وسيدلي بهما للمجلس عند التوصل بهما.

- اكتفى الحزب الإشتراكي لتبرير مبلغ قدره 27.600,00 درهم يتعلق بكراء أحد مقراته، بتقديم وصولات لا تبرز الطرف المكري.

- اكتفى حزب الوحدة والديمقراطية لتبرير نفقات مختلفة بمبلغ إجمالي قدره 125.680,00 درهم، بالإدلاء بإشهادات بالتوصل.

أكد المسؤول الوطني في معرض جوابه أنه يشهد بصحة المعلومات الواردة في الإشهادات بالتوصل وذلك حسب المصاريف المبينة في كل إشهاد بتوصل على حدة.

- أدلى حزب الوسط الاجتماعي بفاتورتين على التوالي بمبلغ قدره 10.000،00 و 5.500،00 درهم لتبرير نفقات متعلقة بالاستقبالات ؛ غير أنهما لا تستوفيان جميع الشروط القانونية لكونهما لا تتضمنان رقم القيد في السجل التجاري ورقم القيد في الرسم المهني المنصوص عليهما في المادة 49 من مدونة التجارة والمادة 145 من المدونة العامة للضرائب.

يجب التذكير في هذا الصدد، بأنه باستثناء النفقات الصغرى المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية موضوع القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الإقتصاد والمالية رقم 1078.09 صادر في 27 من ربيع الآخر 1430(23 أبريل 2009)، والتي يصعب تبريرها بفواتير مضبوطة حيث يمكن أن يبررها الحزب بوثائق داخلية وفق الشروط المنصوص عليها في القرار المذكور؛ فإن مختلف النفقات المنجزة يجب تبريرها بوثائق تكتسي القوة الإثباتية في شكل فواتير أو أي مستندات أخرى من مستندات الإثبات المماثلة كما هو منصوص عليه في القوانين ولا سيما القانون رقم 06.99 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة (المادتين 48 و51) والمدونة العامة للضرائب (المادة 145).

- **حول النفقات الصغرى**

لتبرير المبالغ المؤداة برسم النفقات الصغرى، قامت بعض الأحزاب بتقديم إشهادات باستلام المبالغ من طرف الأشخاص المستفيدين.

ولوحظ في هذا الصدد أنه تم صرف هذه النفقات دون مراعاة المقتضيات التي تخص النفقات الصغرى المنصوص عليها في القرار المشترك لوزير الداخلية ووزير الاقتصاد و المالية رقم 1078.09 سالف الذكر، ولا سيما:

- تحديد سقف هذه النفقات مسبقا من طرف الحزب؛
- صعوبة تبرير المصاريف العامة بواسطة فواتير مضبوطة؛
- توقيع الوثائق المبررة لهذه النفقات على الأقل من طرف مسؤولين اثنين عن الحزب قصد إثبات صحة الخدمة المنجزة.

- **حول كيفية أداء النفقات**

سجل المجلس الأعلى للحسابات في هذا الإطار أن بعض الأحزاب قامت بأداء نفقات نقدا رغم أن مبلغها يتجاوز 10.000,00 درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة 40 من القانون التنظيمي رقم 29.11 سالف الذكر و التي تنص على أنه "يجب أن يتم كل إنجاز لنفقة لفائدة حزب سياسي يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك"؛ ويتعلق الأمر بحزب الأصالة والمعاصرة (81.060,20 درهم) وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (370.000,00 درهم) وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي (143.722,00 درهم) وأخيرا حزب الاتحاد المغربي للديمقراطية (132.969,60 درهم).

2. التوصيات

من خلال تدقيق حسابات الأحزاب السياسية وكذا فحص صحة نفقاتها برسم مساهمة الدولة في تمويل مصاريف تدبيرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية برسم السنة المالية 2012، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **فيما يخص السلطات الحكومية المختصة**

- الحرص على إرجاع الأحزاب للمبالغ غير المستحقة من الدعم الممنوح لها، والمتعلقة باستحقاقات انتخابية سابقة واتخاذ الإجراءات اللازمة، عند الإقتضاء، في حق الأحزاب التي لم تقم بعد بهذا الاجراء القانوني ؛
- حصر أصناف النفقات التي يمكن تمويلها بواسطة الدعم الممنوح للأحزاب للمساهمة في تغطية مصاريف تنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية ؛
- العمل على وضع لائحة الوثائق التبريرية بالنسبة لكل صنف من نفقات الأحزاب ؛
- العمل على تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطر الإدارية للأحزاب بغرض تيسير استعمالها للمخطط المحاسبي ؛
- وضع نظام معلوماتي مشترك بين الأحزاب السياسية بغرض استغلال أنجع للمخطط المحاسبي ؛
- وضع دليل للمساطر المحاسبية.

- **فيما يخص الأحزاب السياسية**

- العمل على تقديم كل الوثائق المكونة للحسابات السنوية في الآجال المقررة في القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية ؛

- الحرص على الإشهاد بصحة الحسابات المدلى بها وفق مقتضيات قرار وزير الداخلية ووزير الاقتصاد والمالية رقم 1078.09 سالف الذكر ووفق المعيار 5700 من "دليل معايير التدقيق القانوني والتعاقدي" للهيئة الوطنية اللخبراء المحاسبين وذلك بهدف تحقيق مزيد من الشفافية في الحسابات المالية ؛
- العمل على مسك محاسبة وفق مقتضيات "الدليل العام للمعايير المحاسبية" مع مراعاة الملاءمات المنصوص عليها في المخطط المحاسبي الموحد للأحزاب السياسية ؛
- الحرص على وضع بيان مفصل حول صرف المبالغ المحولة للهيئات المحلية للأحزاب وإرفاقه بالحساب السنوي مدعما بالوثائق المثبتة ؛
- وفي انتظار وضع لائحة الوثائق التبريرية بالنسبة لكل صنف من نفقات الأحزاب، الحرص على الإدلاء بوثائق مثبتة تحترم القوانين والأنظمة المعمول بها شكلا ومضمونا :
  - بالنسبة للفواتير، ينبغي أن تكون مؤرخة ومرقمة مسبقا ومحررة في اسم الحزب، وأن تتضمن جميع المعلومات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة، ولا سيما القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والمدونة العامة للضرائب ؛
  - بالنسبة للتعويضات، الإدلاء بلائحة المستفيدين مع ذكر بياناتهم الشخصية وطبيعة الخدمات المقدمة ومبلغ الأجر المدفوع وإرفاقها بالإثباتات المتعلقة بصرف المبالغ المعنية؛
- الحرص على تسديد كل نفقة يساوي أو يفوق مبلغها 10.000,00 درهم بواسطة شيك أو تحويل بنكي؛

احترام المقتضيات الخاصة بالنفقات الصغرى المنصوص عليها في القرار المشترك رقم 1078.09 سالف الذكر.